

٢ - يرحب بالجهود الأخرى التي يبذلها الصندوق لتعزيز أعمال المتابعة السابقة للاستثمار المتعلقة باكتشافاته المعدنية الناجحة، بالتعاون الوثيق مع الحكومات المستفيدة؛

٣ - يلاحظ ما أبداه عدد متزايد من الحكومات من اهتمام بالاشتراك في تمويل مشاريع محددة للصندوق؛

٤ - يلاحظ أيضاً الجهود التي يبذلها الصندوق لتوسيع نطاق التوزيع الجغرافي لمشاريعه ولزيادة تنوع المعادن الجاري استكشافها؛

٥ - يطلب أن يجري، عند الاقتضاء، تضمين المشاريع التي ينفذها الصندوق التقنيات الجديدة، بما فيها الاستشعار من بعد، وأن توفر تلك المشاريع فرصاً ملائمة يتسنى بها للبلدان النامية زيادة قدرتها التقنية فيما يتعلق بتحديد الموارد الطبيعية واستكشافها وتقييمها، وذلك في حدود الولاية الحالية للصندوق؛

٦ - يطلب إلى الصندوق أن يتوسع في استخدام السلع والخدمات المتوفرة محلياً في تنفيذ مشاريعه؛

٧ - يُسَلَّم بالحاجة الماسة إلى زيادة الدعم المالي للصندوق عن طريق التبرعات كي يمكنه مواصلة الوفاء بولايته؛

٨ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يُقدم إلى لجنة الموارد الطبيعية، في دورتها الثانية عشرة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ١٢
٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩

١٠/١٩٨٩ - السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراره ١٢/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧،

وإذ يدرك المشاكل التي تسببها الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة لجميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية،

وإذ يلاحظ أهمية أن تستخدم جميع البلدان، ولاسيما البلدان النامية مواردها الطبيعية على النحو الاقتصادي الأمثل من أجل تعزيز تنميتها الاقتصادية،

وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية^(٢٠)،

وإذ يأخذ في اعتباره العمل المنجز في الأجهزة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة بشأن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية،

١ - يؤكد من جديد أهمية مبدأ السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية؛

٢ - يؤكد من جديد أيضاً أهمية العمل الجاري للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية بشأن مدونة قواعد سلوك الشركات عبر الوطنية، فيما يتصل بالموارد الطبيعية؛

٣ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الثانية عشرة تقريراً موجزاً مستكملاً عن السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية.

الجلسة العامة ١٢
٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩

١١/١٩٨٩ - أثر القيود المالية على تنمية وحفظ وصيانة الموارد الطبيعية وما يتصل بها من هياكل أساسية في البلدان النامية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يُسَلَّم بأن القيود المالية التي تواجه البلدان النامية قد حُدَّت من قدرتها على تنمية وحفظ وصيانة مواردها الطبيعية وما يتصل بها من هياكل أساسية،

وإذ يضع في اعتباره النتائج الضارة لهذه المشاكل التي أثَّرت على آفاق التنمية الطويلة الأجل للبلدان النامية،

يطلب إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير المطلوب في الفقرة ١ من قرار المجلس ١٢/١٩٨٩ فرعاً عن الأنشطة التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بأثر القيود المالية التي تكبِّل البلدان النامية في تنمية مواردها الطبيعية وحفظها وصيانتها.

الجلسة العامة ١٢
٢٢ أيار/مايو ١٩٨٩

١٢/١٩٨٩ - تنسيق البرامج داخل منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد الطبيعية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميادين الموارد المائية والمعدنية وموارد الطاقة^(٢١)،